



داخل العدد
تواويل
أزباء جو شليطا...
أنوثة عصرية!
ص 13

الاثنين 29 ديسمبر 2008 م
غزة الحرم 1430 هـ
العدد 497 - السنة الثانية
صفحة 36
السعر 100 فلس

كعادتها... تراجع الحكومة عن «الداو» للخروج من مأزق استجواب رئيسها!

بشار الصايغ

منذ صفقة استجواب المليفي أصبحت المشاريع الكبرى وكذلك الصغرى - عرضة للابتزاز والاختلاف، لمرجد التلويح باستجواب رئيس الوزراء.

كعادتها تراجع الحكومة - وللمرة الرابعة - عن قرارات وإجراءات استراتيجيتها كانت قد اتخذتها، فبعد أن تراجعت في موضوع التجنيس في صفقةها لسحب استجواب النائب أحمد المليفي، وإلغائها مشروع المصفاة الرابعة بعد التلويح الثاني باستجواب رئيس الوزراء... ها هي هذه المرة تتراجع عن مشروع «داو كيميكال»، إثر تلويح التكتل الشعبي باستجواب رئيس الوزراء، في سابقة تضمنت جملة من المواقف المتناقضة. وكان الموقف خلال الأيام القليلة الماضية يسير باتجاه تأكيد موافقة المجلس الأعلى للبتترول (الذي يرأسه رئيس الوزراء) على المصفاة، وهو ما أعلنه وزير النفط رسمياً في أكثر من لقاء وتصريح، وطلب مجلس الوزراء بعد ذلك رأياً في ما أثير بشأن الشرط الجزائي قانونياً، وهو ما تأيبت حوله آراء القانونيين، وتلك كما أشرنا في «الجريدة» سابقاً كانت محاولات لإيجاد مخرج لإلغائها. وكان واضحاً أن موافقة مجلس الوزراء على هذا المشروع ستصطدم بتلويح كتلة العمل الشعبي باستجواب رئيس الوزراء، ومن هنا تمحورت الأخبار حول النية المبيتة لإلغاء المصفاة، لكن بمحاولة حفظ ماء

مجلس الوزراء و«الأعلى للبتترول» يلغيان شراكة «كي.داو» دعوة إلى إنشاء لجنة عليا للاستثمار

لا يمكن التنبؤ بحدود أثارها ولا بحجم إسقاطاتها السلبية على مختلف المؤسسات والشركات العالمية وأصولها ومعدلات أدائها. وإن اتخذ مجلس الوزراء قراره بالطلب من المجلس الأعلى للبتترول مباشرة الإجراءات اللازمة لإلغاء التعاقد مع شركة «داو كيميكال» الأميركية 02

في حين انتهى مشروع «كي.داو» إلى الإلغاء بقرار صريح وواضح من مجلس الوزراء، أكد المجلس في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد أن «الاستمرار في عقد هذه الصفقة في هذا التوقيت ينطوي على قدر كبير من المخاطرة»، عازياً قراره إلى «تداعيات الأزمة الاقتصادية المتلاحقة، التي

ممنوع الاعتراض!

بعد توصل مجلس الوزراء إلى قراره بشأن مشروع «كي-داو» كونه مشروعاً غير مجد اقتصادياً ومالياً وأنه ليس في مصلحة الكويت مستقبلاً، ألقت الحكومة بكرة رفض المشروع في ملعب المجلس الأعلى للبتترول، وابلغت أعضاء المجلس بأن «ليس لهم حق الاعتراض على قرار رفض المشروع، فصوت بالموافقة عليه ثمانية أعضاء وسجل ستة آخرون تحفظاتهم على القرار بسبب رؤيتهم الفنية بأن «المشروع لمصلحة الكويت التي لا يمكن لأحد المزايده عليها» على حد تعبيرهم.

أسماء الموافقين والمعارضين للإلغاء مشروع «كي.داو»

المعارضون

- 1- محمد العليم
- 2- عبدالرحمن المحيلان
- 3- موسى معرفي
- 4- عبدالرحمن الهارون
- 5- محمد الدويهي
- 6- عماد العتيقي
- 7- خالد بودي
- 8- هشام العتيبي

الموافقون

- 1- الشيخ ناصر المحمد
- 2- فيصل الحجري
- 3- أحمد باقر
- 4- مصطفى الشمالي
- 5- الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
- 6- سليمان المعاني
- 7- خالد بودي
- 8- هشام العتيبي

من سيدفع ثمن الإلغاء؟

في وقت ستتحمل الكويت دفع مبلغ من سقف التقاضي السدي تم وضعه ضمن الاتفاقية في حال تراجع أحد الطرفين عن اتفاقية الشراكة وهو 2.5 مليار دولار، بات هذا الأمر بيد شركة داو كيميكال، التي من المؤكد أنها ستذهب لتقاضي الكويت، ولكن السؤال المهم هنا من سيدفع فاتورة الإلغاء؟

«الجنایات» تطلب حضور باقر والكندري أمامها في 15 فبراير لبيان حقيقة رد المبالغ المختلصة من «الناقلات»

حسين علي

كشفت مصادر مطلعة أن محكمة الجنایات برئاسة المستشار عبدالله الصانع طلبت أمس حضور وزير العدل السابق ووزير التجارة الحالي أحمد باقر للمثول أمامها في جلسة 15 فبراير المقبل 02

تأكيداً لما نشرته الجريدة: 66 وكيل نيابة يقاضون رئيس الوزراء

قضاة ينحون نفس الطريق للحصول على حقوقهم

حسين الصبدالله

لم ينتظر وكلاء النيابة حلول الغد لرفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديوان الخدمة المدنية ووزير العدل أمام المحكمة الكلية للحصول على بدلي التفرغ والعلاوة، ولكن، وتأكيداً لما نشرته «الجريدة»، أمس، فقد تقدم الوكلاء صباح أمس بإيداع قضيتين باسم 66 وكيل 02

حملة «إغاثة غزة» من ساحة الإرادة تطالب أنظمة عربية بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني

عدوان غزة يتواصل على وقع غليان الشارع العربي

- إسرائيل تخفض سقف أهدافها... ومصر والأردن يتحفظان على القمة العاجلة
- الصقر: دورة طارئة للبرلمان العربي الأحد المقبل
- استنكار كويتي مستمر... و20 نائباً يتقدمون بمشروع قانون يُجرّم الاتصال بإسرائيل



سجين فلسطيني عالق بين حطام «مجمع الأمن المركزي» في غزة يطلب النجدة أمس (أ ب)

على وقع تظاهرات شعبية عمت العديد من المدن العربية، واصلت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة، إذ تجاوز عدد القتلى الـ300، في حين شهد معبر رفح الحدودي مع مصر توتراً شديداً، مع محاولة عدد من الفلسطينيين اقتحامه. وتفاعلت أحداث غزة عربياً، إذ أعلنت دول عدة موافقتها على عقد قمة عاجلة، بينما أبدت عثان والقاهرة -التي تتعرض لهجوم سياسي قاس- تحفظهما على القمة، واعتبرت أن الأولوية يجب أن تكون لوقف العدوان، في حين أعلنت سورية تعليق مفاوضاتها (غير المباشرة) مع تل أبيب 02

انتحاري يهاجم تظاهرة مؤيدة لغزة في الموصل

30



الأوقات العصيبة وتقسام الأعباء

بيتر سنغر *

كان الغم الاقتصادي الذي أحاط بالعالم عام 2008 سبباً في حمل العديد من الناس على التساؤل عما إذا كان الرخاء الظاهري الذي سبق هذه الأزمة حقيقياً. نحن نعلم أن عدد أصحاب المليارات ارتفع إلى عنان السماء في العديد من البلدان التي قد لا يجمع بينها الكثير من العوامل المشتركة، مثل الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة.

ومن الثابت عموماً أن نسبة الواحد في المئة العليا من سكان العالم أصابت قديراً عظيماً من الثروة والرخاء، بيد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت، وفي الولايات المتحدة على الأقل ظلت دخول أفراد الطبقتين الفقيرة والمتوسطة بلا تغيير يُذكر.

ولا عجب أن العديد من الناس الآن يشكك في تمويل خطط إقراض البنوك وشركات التأمين، بل وحتى شركات صناعة السيارات، بأموال دافعي الضرائب، ولكن هذه مجرد حالة أخرى من حالات حرص أهل السياسة، حتى في الأوقات العصيبة، على التأكد من قدرة النخبة الثرية التي تدعمهم على العودة إلى وضعها السابق كصاحبة أفضل أداء مقارنة بأي طائفة أخرى من طوائف المجتمع؟

حين نقيم الفوائد التي تحققت نتيجة للنمو الاقتصادي فمن الخطأ أن نركز على ما إذا كانت الفجوة في الدخل بين الأثرياء والفقراء قد اتسعت أو ضاقت، فإذا ما ارتفع الدخل السنوي لشخص ما من 300 إلى 500 دولار فقد يكون هذا كافياً لانتشاله من الفقر المدقع، وقد يحدث ذلك فارقاً ضخماً في ما يتصل برخائه هو وأسرته. وفي الوقت نفسه، إذا ما ارتفع دخل شخص يكسب مليون دولار سنوياً بمقدار مئة ألف دولار فإن هذا يعني أن الفجوة في الدخل قد اتسعت، ولكن بما أن المئمة ألف دولار لن تشكل ذلك الفارق الضخم في ما يتصل برفاهية شخص يكسب مليون دولار، فإن هذا يعني أن الفجوة في الرفاهية قد ضاقت.

على أي حال، لا اعتقد أنه ينبغي لنا حقاً أن نركز على مسألة التفاوت، بل يتعين علينا أن نعطي الأولوية لتخفيف المعاناة غير الضرورية، وعلى هذا فإن السؤال الصحيح الآن هو كالتالي: هل كان النمو الاقتصادي الذي شهدته الأعوام الأخيرة سبباً في تحسين أحوال الفقراء؟

من الواضح أن ذلك هو ما حدث، إذا نظرنا إلى الأمر من منظور عالمي، ففي عام 1981، كان نحو أربعة من بين كل عشرة أشخاص على كوكب الأرض يعيشون في ظل الظروف المهيبة التي يطلق عليها البنك الدولي تعبير «الفقر المدقع»، والآن أصبحت النسبة أقل من واحد من بين كل أربعة أشخاص، حتى من حيث القيم المطلقة، فعلى الرغم من النمو السكاني فإن عدد من ينطبق عليهم وصف «الفقر المدقع» هبط أثناء تلك الفترة من 1.9 مليار إلى 1.4 مليار شخص، كما شهدت بلدان مثل الصين والهند، بصورة خاصة، انخفاضاً هاماً في معدلات الفقر. ولكن هل من المهم كثيراً أن نعرف أن القليل من الصينيين والهنود أصبحوا من أصحاب المليارات، مادام مئات الملايين من البشر أفلتوا من قبضة الفقر المدقع كنتيجة للعملية نفسها؟

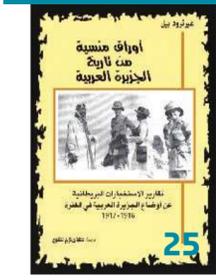
بيد أن احتمالات استمرار تقلص الفقر على مستوى العالم أثناء عام 2009 ليست طيبة، إذا ما تأثرت البلدان المتقدمة بشدة بالركود، فإن العديد من العاملين سيخسر وظائفه، والأسر التي تعجز عن الاستمرار في سداد أقساط الرهن العقاري ستخسر مساكنها، وكل هذا من شأنه أن يتسبب في معاناة حقيقية. 02

غداً: إدموند س. فيلبس... «هل للأسمايلية مستقبل؟»

sms

موقف الحكومة أكد أنها «قادرة» على جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً ينافس سنغافورة...!!

كتاب



صحراء جزيرة العرب تشهد طرازاً خاصاً من معارك قبلية ساخنة لا تهدأ! «الحلقة الثامنة»

اقتصاد



272 مؤسسة مالية خليجية تواجه الأزمة العالمية

دوليات



العلوية يستنكر «صمت» واشنطن تجاه المذابح

رياضة



الجزاف يلقي عقود العاملين على بند المكافآت

الأمير يتسلم رسالتين من العاهل السعودي والرئيس المصري

سموه تلقى دعوة من هو جيتاو لزيارة الصين



الأمير مستقبلاً السفير السعودي

استقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف صباح أمس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد. كما استقبل سموه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي. واستقبل سموه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد.

كما استقبل سموه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك برفقة النائب الأول لرئيس الوزراء في برلمان الصين الشعبية لي كيكيانغ والوفد المرافق وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

ونقل إلى سموه دعوة الرئيس الصيني هو جيتاو للقيام بزيارة رسمية للبلاد. وأعرب سموه عن سعادته بتلبية دعوة فخامته. كما وجه سموه دعوة إلى الرئيس هو جيتاو لزيارة دولة الكويت.

كما استقبل سموه السفير السعودي لدى الكويت د. عبدالعزيز الفايز حيث سلم سموه رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود تتعلق بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

واستقبل سموه السفير المصري لدى الكويت طاهر فرحات حيث سلم سموه رسالة خطية من أخيه الرئيس المصري محمد حسني مبارك تتعلق بالعلاقات الثنائية المتينة بين البلدين الشقيقين وسبل تنمية

واجه التعاون بينهما في شتى المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين. وحضر المقابلات نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح ومدير مكتب سمو

شكلت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فريقاً من قطاعات الهيئة النباتية والسمكية والحيوانية والتجميلية، لتفعيل الإرشاد الزراعي للفئات العاملة بالأنشطة الزراعية في منطقتي العبدلي والوفرة الزراعية.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس إن الفريق سيعد برنامجاً من الجولات الإرشادية وورش عمل في المناطق الزراعية لمتابعة مستوى الأداء الانتاجي الفعلي للمزارع وتقديم الدعم الفني والإرشادي والحلول العلمية المناسبة لكل ما يتم رسده في المناطق الزراعية.

وأكدت الهيئة أهمية تفعيل دور الإرشاد الزراعي لتطوير المعرفة العلمية والمفاهيم

«الزراعة»: تفعيل الإرشاد الزراعي للعاملين في الهيئة

شكلت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فريقاً من قطاعات الهيئة النباتية والسمكية والحيوانية والتجميلية، لتفعيل الإرشاد الزراعي للفئات العاملة بالأنشطة الزراعية في منطقتي العبدلي والوفرة الزراعية.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس إن الفريق سيعد برنامجاً من الجولات الإرشادية وورش عمل في المناطق الزراعية لمتابعة مستوى الأداء الانتاجي الفعلي للمزارع وتقديم الدعم الفني والإرشادي والحلول العلمية المناسبة لكل ما يتم رسده في المناطق الزراعية.

وأكدت الهيئة أهمية تفعيل دور الإرشاد الزراعي لتطوير المعرفة العلمية والمفاهيم

استقبالات ولي العهد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد في ديوانه بقصر السيف أمس رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي. كما استقبل سموه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء فيصل الحجوي ووزير الداخلية الشيخ جابر الخالد.

كما استقبل سموه رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ أحمد الفهد.



ولي العهد مستقبلاً ناصر المحمد وعددًا من الوزراء أمس

جابر المبارك يولم لنائب رئيس مجلس الدولة الصيني



جابر المبارك يتبادل الهدايا التذكارية مع لي كه تشيانغ

وأشاد المبارك بهذه الزيارة وبتطور العلاقات لما لها من مردود على جميع المستويات والعمل على دعم وتطوير العلاقات الطيبة مع الإصقفاء في الصين. وتم في نهاية اللقاء تبادل الهدايا التذكارية بين الجانبين.

أقام النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك مأدبة غداء للنائب الأول لرئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية لي كه تشيانغ بمناسبة زيارته للبلاد.

رئيس الوزراء يستقبل نائب رئيس مجلس الدولة الصيني

استقبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك النائب الأول لرئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية لي كيكيانغ والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد. حضر المقابلة وزير النفط وزير الكهرباء والماء محمد العليم ووزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية د. فاضل صفر والوكيل المساعد بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ فهد جابر المبارك.

كعادتها... تراجمت الحكومة عن «الدوا»...

الوجه للقطاع النفطى وللعاملين فيه، ولحفظ ماء الوجه لقرارات المجلس الأعلى للبتترول، فما كان من مجلس الوزراء في اجتماعه ظهر أمس إلا أن أوصى بإلغاء الصفقة، بحجة الظروف الاقتصادية العالمية وتدهور الأسواق، مما يستوجب إعادة النظر في المشاريع الاستثمارية الكبرى، وذلك أعاد مجلس الوزراء برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد الكفرة إلى المجلس الأعلى للبتترول، الذي يرأسه الشيخ ناصر المحمد أيضاً، ويكون قرار الإلغاء من المجلس الأعلى، وهو الذي كان قد قرر قبل ثلاثة أيام، إقرارها مقتنعاً بجداولها.

ولعل ترحج المجلس بالظروف الاقتصادية العالمية يحمل في طياته محاولة لتبرير موقف الإدارة النفطية في وزارة النفط، مع العلم أن الأزمة الاقتصادية كانت قد بدأت قبل ثلاثة أشهر ولم تدفع الحكومة إلى إعادة النظر منلما فدعها التلويح باستجواب رئيسها إلى حسم الموضوع في وقت قياسي.

ومنذ صفقة استجواب الملقى أصبحت المشاريع الكبرى -وكذلك الصغرى- عرضة للتأثر والاختطاف، لمجرد التلويح باستجواب رئيس الوزراء.

مجلس الوزراء و«الأعلى للبتترول»...

وفقاً لإطار القانوني السليم وبما يحفظ حقوق الدولة ومصالحها، أعرب المجلس عن رفضه لأي إساءة للعاملين في القطاع النفطى أو أي المساس بكرامتهم ونزاهتهم، موجهاً لهم «كل الشكر والتقدير على إجتهداهم الطيب وما بذل من جهود كبيرة في إعداد هذا المشروع والتأكيد على مقاصده الإيجابية».

وبينما أعرب مجلس الوزراء عن ترحيبه بالتفاعل الإيجابي مع المشروعات الحيوية، ويؤكد أنه يتقبل بصدر رحب النقد الموضوعي البناء، إلا أنه أكد رفضه مظاهر التسييس في التعامل مع مثل هذه المشروعات الحيوية والمبالية في الشنح الإعلاني السلبي الذي يقتر بصالح البلاد ويعيق التنمية.

وكان رئيس مجلس الوزراء ترأس بعد ظهر أمس اجتماعاً للمجلس الأعلى للبتترول، لبحث قضية التعاقد مع شركة «دو كيميكال»، وخلص الإجماع إلى إلغاء التعاقد والطلب من الجهات المعنية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

وعلى الصعيد البرلماني، رحب نواب مجلس الأمة بقرار مجلس الوزراء إلغاء مشروع الشراكة، معتبرين أن القرار خطوة إيجابية، داعين إلى التفكير في إنشاء لجنة عليا معنية باستثمار أموال الكويت، وبينما تطوع النائب سعد الخنفور إلى المزيد من القرارات الإصلاحية والتشجيعية، اعتبر النائب رؤسان الروضان إن إلغاء صفقة «دو» المشبوهة، على حد وصفه، خطوة إيجابية، داعياً إلى ضرورة التحقيق مع من أساء إلى سمعة البلاد، في حين شدد النائب أحمد لاري على أنه «إن الأوان لإنشاء مؤسسة عليا لاستثمار أموال المواطنين الاجتماعية ومؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار بقرابة من ديوان المحاسبية».

تاكيداً لما نشرته الجريدة...

نبأية. وكشفت مصادر قضائية لـ«الجريدة» أن خطوة وكلاء النيابة بإيداع صفح الدعوى فتح شهية عدد من القضاة للحاق بزملاتهم في الطريق القضائي للحصول على حقوقهم المالية، لافتة إلى أن «271 قاضياً ووكيل نيابة لا يتفقدون من بدلات التفرغ والعلوة ويشكلون نسبة 65% من الجهاز القضائي من الكويتيين».

وقالت المصادر إن «عدد القضاة في المحكمة الكلية الراغبين في رفع الدعوى في ازدياد ليكون عدد القضايا المرفوعة ضد رئيس مجلس الوزراء والمطالبة ببدلات التفرغ والعلوة ثلاث قضايا»، مشيرة إلى أن «القضايا التي يعكف عدد من القضاة على كتابتها الآن تستند إلى المطالبة بثلاثة محاور: الأول الحصول على بدل التفرغ، والثاني العلوة، والثالث المطالبة باللجوء إلى المحكمة الدستورية لمخالفة الحكومة ميثاقه مع مجلس الوزراء نص المادة 50 من الدستور والتي تحظر تدخل سلطة من عمل سلطة أخرى».

وأوضحت أن «هذا التدخل تمثل في أن المجلس الأعلى للقضاء الممثل

للجهاز القضائي وافق قبل نحو ستة أشهر على مشروع زيادة رواتب القضاة وأعضاء الهيئة العامة، وأن مجلس الوزراء امتنع عن إقرار المشروع وهذا الإمتناع بمنزلة تدخل في أعمال السلطة القضائية، وكان يتعين على الحكومة اعتماد المشروع عن دون تأخير، وعلى اعتبار أن هذا التأجيل بحكم الرض».

ومن المتوقع أن تحدد المحكمة الكلية اليوم جلسة لنظر القضيتين المتامتين من وكلاء النيابة أمس، على أن يحضر دفاع رئيس مجلس الوزراء ممثلاً بإدارة الفتوى والتشريع ويطلب التأجيل لرد على صفح الدعوى المقامة.

«الجنابات» تطلب حضور باقر والكندري...

لاستماع إلى إفادته بشأن تقاضي الدولة جميع المبالغ المختلفة في قضية اختلاسات شركة ناقلات النفط والمتهم على ذمتها الرئيس السابق لشركة الناقلات عبدالفتاح البدر والمسؤول السابق في الشركة حسن علي قبايزد ونسيم حسن وتيموثي إستارفور.

وقالت المصادر لـ «الجريدة» إن قرار المحكمة باستدعاء وزير العدل السابق وزير التجارة الحالي أحمد باقر جاء بسبب تصريحاته لإحدى الصحف اليومية إبان توليه حقيبة العدل بأنه تم التنفيذ على جميع المبالغ المختلفة في قضية الناقلات وأن الفضل يعود له في ذلك، واستشهد المتهم الثاني في قضية الناقلات حسن علي قبايزد بحديث باقر لتلك الصحيفة بأن «وزير العدل أعلن عن تحصيله جميع المبالغ المستوفى عليها في قضية الناقلات، فلماذا إذاً يتم اتهامنا بالاختلاسات وإعادة المبالغ المختلفة على حد قول تقرير الإتهام الموجه من النيابة العامة».

وأضافت أن قرار الاستدعاء «باتي لسبب اتهامات باقر شخصياً عن تصريحاته بشأن سداد قيمة الأموال الواردة بصحيفة الإتهام مع تقديم الدليل عليه وبين الية السداد».

وأشارت إلى أن «المحكمة طلبت استدعاء المسؤول في شركة ناقلات النفط بدر الكندري لسؤاله عن تاريخ انتهاء عمل المتهمين وتقديم عقود بيع الناقلتين الجابرية ويوبيان وسيرف سبتي وعن حقيقة سداد المبالغ الواردة بصحيفة الإتهام».

وذكرت المصادر أن «الجنابات طلبت من النيابة العامة إعلان أسماء المتهمين الهاربين وهم عبدالفتاح البدر وتيموثي إستارفور ونسيم حسن الجابرية الرسمية لإبلاغهم بحضور جلسة المحاكمة حسبما تنص المواد 124 و125 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية»، مشيرة إلى أن «المحكمة حددت جلسة الـ 15 من فبراير المقبل لتخفيف طلباتها بشأن حضور المطلوبين وإعلان أسماء المتهمين الهاربين عن طريق الجريدة الرسمية».

ولفتت إلى أنه «وقبل رفع المحكمة الجلسة استمعت لأقوال المتهم حسن علي قبايزد الذي أكد أن المتهم الحقيقي في القضية طلق ولم يحبس يوماً واحداً، في حين أنا محبوس منذ مدة طويلة، وتمت مطاردتي خارج البلاد بشكل كبير على الرغم من سداد المديونية كاملة».

وأوضحت أن «قبايزد طالب المحكمة برفع الحجز عن حسابه الموجود في بنك الاتحاد السويسري (USB)، وهذا الحساب خاص بشركته بروسنشر شيفل ويحتوي على 70 مليون دولار، وقال أنه أسس هذه الشركة التي تعمل في القطاع البحري بعد تجارته في مجال العقار في الكويت اثر تشغيله نصيبه من الميراث، مؤكداً رغبته في سداد المبلغ المحكوم عليه في قضية الشنح الجابف والمحكوم عليها بالسجن 5 سنوات».

عدوان غرة يتواصل على وقع غليان الشارع...

احتجاجاً على العدوان، وواصلت إسرائيل معر رفح واستقبال الفلسطينيين ومعالجتهم. كما أصدر الغارات استهدفت مقر حكومة حركة «حماس» ومنطقة الأنفاق على الحدود المصرية، وارتفع عدد الضحايا، منذ بدء عملية «الرصاص المصوب» أمس الأول إلى أكثر من 300 قتيل، بينهم أكثر من عشرين طفلاً وعشر نساء، و800 جريح منهم 180 في حال حرجة.

ورغم أن إسرائيل خلفت أهداف عملياتها، وحصرتها في وقف إطلاق الصواريخ والتوصل إلى تهدئة جديدة، فإنها استدعت أمس، أكثر من 6500 جندي من الإحتياط، وحشدت دباباتها على تخوم غزة، في حين لوح بعض المسؤولين بإمكان شن عملية برية.

وفي تطور لافت، اقتحم عشرات الفلسطينيين معبر رفح أمس، بعد أن

تعرضت المنطقة الحدودية لصفص إسرائيلي، وحدث تبادل كثيف لإطلاق النار بين عناصر فلسطينية وقوات الأمن المصرية. وقتل في الاشتباكات ضابط شرطة مصري برتبة رائد وفتى فلسطيني.

وأفادت بأن المرشدين الزراعيين بإدارة الإرشاد الزراعي بالهيئة يقومون بجولات إرشادية ميدانية يومياً على الحدائق المنزلية لتقديم النصح والحلول المناسبة لما يتم رسده، والرّد على استفسارات المواطنين في المجالات النباتية.

وأعلنت في وقت سابق أمس، أنها ترفض فتح معبر رفح أمام الجرحى فقط، وتطالب بفتح المعبر بلا شروط. وذلك بعد أن اتهمها وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بأنها لا تسمح للجرحى الفلسطينيين بالعبور إلى مصر.

في غضون ذلك، تواصلت أمس، ردود الفعل الشعبية في الدول العربية واتسم بعضها بالعنف، خصوصاً في مصر ولبنان والأردن، إذ تعرّض المنظمّاهون للرئيس المصري حسني مبارك والعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وأرجات الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً لوزراء الخارجية العرب، حتى بعد غد الأربعاء، وذلك لأن كثيراً من الوزراء مشغولون واجتماعات منفصلة لمحموعتين إقليميتين، هما: «مجلس التعاون الخليجي» الذي يبدأ أقمته في مسقط اليوم، و«اتحاد المغرب العربي».

وتوقعت أوساط دبلوماسية عربية في القاهرة اجتماعاً ساخناً لوزراء الخارجية العرب، وسط انقسام بسبب استياء مصر من الهجوم المستمر منذ أسابيع على سياستها، بالإضافة إلى تجاهل أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثان الاتصال بمبارك للتشاور بشأن الدعوة إلى القمة الطارئة، رغم أن الأول إلى آخرى اتصالات بمعظم القادة العرب، وحصل على موافقة عشرة منهم على الإبري.

واعتبر وزير الخارجية المصري، في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني بالقاهرة أمس، أن «القمة العربية تحتاج إلى إعداد جيد، والمطلوب من وزراء الخارجية هو: وقف شامل لإطلاق النار واستعادة التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس وضمان وصول المساعدات الإنسانية اللازمة».

وكانت الجامعة العربية بدأت أمس، تلقي الوفقات الرسمية للدول العربية على القمة الطارئة التي دعت إليها مذكرتان سورية وقطرية، إذ أشار مصدر مسؤول إلى تلقي الجامعة موافقات رسمية من قطر وسورية واليمن وجنر القمر وسلطنة عمان والسودان والجزائر، كما أعلنت كل من السعودية وليبيا والبحرين موافقتها دون إبلاغ الجامعة رسمياً، وقال المصدر، إن مكان القمة وموعدها سيحددان بشكل نهائي في ضوء اجتماع وزراء الخارجية العرب، لافتاً إلى أن مصر والأردن ودولاً أخرى طلبت التحضير الجيد للقمة، وهو ما اعتبره المصدر تعبيراً عن تحفظها عليها.

إلى ذلك، أعلن رئيس البرلمان العربي محمد جاسم الصقر أمس، عقد دورة طارئة للبرلمان يوم الأحد المقبل (4 يناير 2009)، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتداول كل سبل وقف العدوان، ودعم وموازرة الشعب الفلسطيني، وتقديم كل وسائل الإغاثة الإنسانية والمساعدة إلى سكان القطاع.

وقال الصقر، في بيان، إن «ممثلي الشعوب العربية من أعضاء البرلمان العربي سيكون أمامهم كل سبل اتخاذ المواقف والقرارات تجاه العدوان الصهيوني، والتي سترفع إلى الإجماع التالي لمجلس وزراء الخارجية العرب، لتعكس مطالب الشعوب العربية بنصرة الشعب الفلسطيني وحمانيته، وتأكيد الدور الشعبي في مواجهة العدوان الصهيوني الغاصب الذي يرتكب حالياً جريمة جديدة من جرائمه الشنيعة في غزة، التي تدفع أعلى الأثمان لمواجلة هذا العدوان العنصري المستبد».

محلياً، واصل النواب استنكارهم واستيائهم تجاه ما قامت به إسرائيل من مجازر وحشية وحرب إبادة ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة، وابدوا عدم رغبتهم في زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للكويت، ورجحوا من جهة أخرى بموقف وزارة الخارجية الكويتية التي أعلنت فتح المستشفيات الكويتية لمعالجة أبناء غزة.

في حين انتقد النواب الموقف المصري تجاه غزة، طالبا الحكومة المصرية بفتح معبر رفح واستقبال الفلسطينيين ومعالجتهم. كما أصدر أعضاء قائمة الائتلاف، بمجلس الأمة عدنان عبدالصمد وحسن جوهر واحد لاري بياناً اذادوا فيه «المجزرة الإسرائيلية»، وأكدوا أن «ما تقوم به إسرائيل في غزة حرب إبادة لن تكون الأخيرة في ظل غياب الدور العربي»، كما تقدم عشرون نائباً بمشروع قانون يجزّم الاتصال بإسرائيل.

وعقدت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية اجتماعاً أمس، بحضور وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله وعدد من السفراء الكويتيين في الخارج، وبحث الوضع في غزة وسبل تقديم المساعدات إلى أهلها.

ودعا رئيس اللجنة النائب محمد الصقر إلى ضرورة أن يكون «ثمة دور أكبر من التشجيع والتعديب تجاه المحرّدة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على يد القوات الإسرائيلية، لافتاً إلى أن سفيري الكويت في موسكو وباريس سيجعلان السفارة العرب للاتفاق على موقف واحد، مؤكداً أن «العريدة الإسرائيلية ليس لها لافق».

04 و05 و09 و29

الأوقات العصيبة وتقاسم الأعباء

لقد اعتاد الناس على مستوى معين من الراحة وعلى الأمل في الارتقاء دوماً إلى وضع أفضل، ولكن حين تحيط هذه التوقعات فمن الصعب على المرء أن يتقبل ما هو أقل مما كان عليه في الماضي، وقد يترتب على هذا، حتى في الأوقات العصيبة، الشعور بالخزي وفقدان الاحترام لذات بسبب الفقر.

بيد أن الفقراء في الدول الصناعية لا نستطيع أن نعتبرهم فقراء، إلا إذا قارناهم بهؤلاء الذين كان أداؤهم أفضل، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، سنجد أن 97 في المئة من هؤلاء المصنّفين من قبل هيئة الإحصاء والتعداد على أنهم من الفقراء يمتلكون أجهزة تلفاز ملونة وسيارات، وحين يخسر الأميركيون وظائفهم، حتى لو لم يكن لديهم أي أصول، فلسوف يظل بوسعهم الحصول على الرعاية الصحية وبرامج توفير الغذاء.

أما وضع الـ 1.4 مليار إنسان الذين يعيشون في «فقر مدقع» فهو مختلف، فهم فقراء طبقاً لمعايير مطلقة من حيث الاحتياجات البشرية الأساسية، وإذا ما تسبب الركود في انخفاض الطلب على الواردات من البلدان النامية، فإن العديد من الناس الذين يعيشون في هذه البلدان سيخسرون وظائفهم.

لن تكون لهؤلاء الأشخاص شبكة ضمان اجتماعي تحميهم، وسيضطلون من أجل إطعام أسرهم، وحين ينخفض دخل أسرة فقيرة فلسوف تكون تكاليف إرسال أطفالها إلى المدارس من بين التكاليف القليلة التي يمكن توفيرها، وستكون الرعاية الصحية الأساسية بعيدة عن متناول هؤلاء الفقراء في أغلب الأحوال، وهنا ستكون أشد ضربات الركود قوّة.

لا شك أن بعض الناس سينظر إلى العولمة باعتبارها السبب وراء هذه المحنة، إذ لو لم يكن الفقراء متصلين بالإنترنت عبر التجارة، لما تأثروا بالركود، وهذا صحيح، ولكنهم كانوا سيخسرون أيضاً فرصة النمو الذي أعان العديد منهم على الإفلات من قبضة الفقر، فمن غير المحتمل أن تعتبر الإكتفاء الذاتي وسيلة لتوفير مستويات المعيشة اللائقة لهذا العدد المتنامي من سكان العالم، ولكن كيف

سيكون تصرف البلدان الغنية في هذا الموقف الرهيب؟ لقد تعهدت البلدان الغنية في العديد من المناسبات بزيادة مساعداتها إلى الفقراء، ولقد بدأت بعض البلدان الأوروبية في تلبية مستويات أعلى من المساعدات، ولكنها الآن قد تستسلم لإغراء استغلال الأوقات العصيبة الحالية كذريعة للتراجع.

قبل انتخابه، قال الرئيس المنتخب باراك أوباما، إنه سيضاعف المساعدات الخارجية الأميركية، وأنه سيعمل على زيادة فعالية هذه المساعدات في إعانة الفقراء، ولكن بعد الركود، وبعد انضاح حجج تكاليف الإنقاذ، أشار إلى أنه ربما يضطر إلى تأجيل الوفاء بهذا الالتزام، لأنه لأمر مفهوم في وسط حملة انتخابية أن يصرح أحد المرشحين بمثل ذلك التصريح، فحتى في أفضل الأوقات، لا تشكل مسألة زيادة المساعدات الخارجية وسيلة للفوز بالكثير من الأصوات في أميركا.

ولكن حتى في حالة مضاعفة المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة فلن تتجاوز 50 مليار دولار، وهو مبلغ متواضع مقارنة بحوالي 685 مليار دولار أنفقتها الولايات المتحدة على الدفاع أثناء عام 2008 وحده، ولا أظن أن أي خمسين ملياراً إضافية في ميزانية وزارة الدفاع الأميركية من شأنها أن تساهم بصورة أعظم في جعل العالم مكاناً أكثر أمناً مقارنة بمضاعفة المساعدات الخارجية لمصلحة أشد فقراء العالم فقراً، الحقيقة أنها ليست الخطوة التي يجوز لنا تأجيلها إلى أن يعود الرخاء.

«أستاذ أخلاق الطب الحيوي بجامعة برينستون، «بروجيكت سنديكت»، بالاتفاق مع «الجريدة»